

## تنفيذ قرار مجلس الأمن 2334 (2016)

### تقرير الأمين العام

#### أولا - مقدمة

1 - هذا التقرير هو التقرير الفصلي الثاني والثلاثون عن تنفيذ قرار مجلس الأمن 2334 (2016)، الذي يغطي الفترة من 12 أيلول/سبتمبر إلى 6 كانون الأول/ديسمبر 2024.

#### ثانيا - الأنشطة الاستيطانية

2 - أكد مجلس الأمن مجدداً في قراره 2334 (2016) أن قيام إسرائيل بإنشاء مستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، بما فيها القدس الشرقية، ليست له أي شرعية قانونية ويشكل انتهاكاً صارخاً بموجب القانون الدولي وعقبة كبرى أمام تحقيق حل الدولتين وإحلال سلام عادل ودائم وشامل. وكزّر المجلس مطالبته إسرائيل بأن توقف فوراً وعلى نحو كامل جميع الأنشطة الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وأن تحترم جميع التزاماتها القانونية في هذا الصدد احتراماً كاملاً. ولم تُتخذ أي خطوات من هذا القبيل خلال الفترة المشمولة بالتقرير مع استمرار الأنشطة الاستيطانية.

3 - وفي 19 تموز/يوليه 2024، أصدرت محكمة العدل الدولية فتواها بشأن الآثار القانونية الناشئة عن سياسات إسرائيل وممارساتها في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. ومن بين استنتاجاتها، أكدت المحكمة من جديد أن "المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية والقدس الشرقية أنشئت، هي والنظام المرتبط بها، في انتهاكٍ للقانون الدولي ويستمر وجودها بالمخالفة له"؛ وخلصت من بين أمور أخرى إلى أنها ترى أن "دولة إسرائيل ملزمةٌ بالوقف الفوري لجميع الأنشطة الاستيطانية الجديدة وإجراء جميع المستوطنين من الأرض الفلسطينية المحتلة"<sup>(1)</sup>.

(1) فيما يتعلق بتمديد القانون الإسرائيلي إلى الأرض الفلسطينية المحتلة، رأيت محكمة العدل الدولية أن إسرائيل "مارست سلطتها التنظيمية بصفتها سلطة قائمة بالاحتلال على نحو لا يتسق مع القاعدة الواردة في المادة 43 من لائحة لاهاي والمادة 64 من اتفاقية جنيف الرابعة"؛ وعلاوةً على ذلك، ففيما يتعلق تحديداً بسياسة التخطيط، خلصت إلى أن "سياسة التخطيط التي تنتهجها إسرائيل فيما يتعلق بإصدار رخص البناء، وعلى وجه الخصوص ممارستها المتمثلة في هدم الممتلكات لعدم وجود رخصة بناء،



- 4 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قامت سلطات التخطيط الإسرائيلية بطرح خطط، أو إصدار موافقات، لإنشاء حوالي 540 وحدة سكنية في مستوطنات عمانوئيل وألون شفوت وجفعات زئيف وكارني شومرون ونيغوهوت في الضفة الغربية المحتلة.
- 5 - وفي 14 تشرين الأول/أكتوبر، نشرت وزارة الإسكان الإسرائيلية مناقصة تتعلق ببناء حوالي 290 وحدة سكنية في مستوطنة رامات شلومو في القدس الشرقية المحتلة.
- 6 - وفي عدة مناسبات خلال الفترة المشمولة بالتقرير، هدمت قوات الأمن الإسرائيلية منشآت، تعد غير قانونية بموجب القانون الإسرائيلي، في بؤر استيطانية في الضفة الغربية المحتلة، بما في ذلك في 11 تشرين الثاني/نوفمبر في بؤرة عوز صهيون الاستيطانية وفي 4 كانون الأول/ديسمبر في بؤرة أور يوسف الاستيطانية، وترافق ذلك في بعض المناسبات مع اشتباكات بين قوات الأمن الإسرائيلية والمستوطنين الإسرائيليين.
- 7 - واستمرت أيضا عمليات هدم ومصادرة منشآت يملكها فلسطينيون في جميع أنحاء الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، طوال الفترة المشمولة بالتقرير. فقد قامت السلطات الإسرائيلية بهدم أو مصادرة 292 منشأة أو إجبار أصحابها على هدمها بدعوى عدم حصولهم على تراخيص البناء التي تصدرها إسرائيل، والتي يظل من شبه المستحيل على الفلسطينيين الحصول عليها، وكان من بين تلك المنشآت 34 منشأة قام أصحابها، بعد تلقيهم أوامر هدم، بهدمها بأنفسهم تجنباً لرسوم الهدم الباهظة التي تفرضها إسرائيل. وجرى هدم أو مصادرة أو تدمير 52 منشأة أخرى خلال العمليات الأمنية الإسرائيلية أو كإجراءات عقابية. وكان 22 من المنشآت التي هدمت أو صودرت منشآت قد مولتها جهات مانحة دولية. وأدى هدم تلك المنشآت إلى تشريد 618 شخصا، بينهم 248 طفلا.
- 8 - وفي حادث واحد، وقع في 5 تشرين الثاني/نوفمبر، هدمت السلطات الإسرائيلية تسعة مساكن فلسطينية يقيم فيها 42 شخصا، من بينهم 19 طفلا، في حي البستان في القدس الشرقية المحتلة، بحجة عدم وجود تراخيص بناء صادرة عن إسرائيل. ويمكن أن يؤدي الهدم إلى تيسير الخطط الإسرائيلية لربط المنطقة بمعلم سياحي قريب هو "مدينة داود" في القدس الشرقية المحتلة.

### ثالثا - العنف ضد المدنيين، بما في ذلك أعمال الإرهاب

- 9 - دعا مجلس الأمن في قراره 2334 (2016) إلى القيام بخطوات فورية لمنع جميع أعمال العنف ضد المدنيين، بما في ذلك أعمال الإرهاب، وكذلك كل الاستفزازات وأعمال التدمير، ودعا إلى إعمال المساءلة في هذا الصدد، ودعا إلى التقيد بالالتزامات بموجب القانون الدولي من أجل تعزيز الجهود الجارية لمكافحة الإرهاب، بما في ذلك من خلال أنشطة التنسيق الأمنية القائمة، وإلى إدانة جميع أعمال الإرهاب بوضوح.
- 10 - واتسمت الفترة المشمولة بالتقرير باستمرار الأعمال العدائية بين إسرائيل وحماس وجماعات فلسطينية مسلحة أخرى في غزة. وواصلت إسرائيل شن غاراتها الجوية والبرية والبحرية مما أدى إلى وقوع آلاف الضحايا الفلسطينيين ونزوح أعداد كبيرة من المدنيين وتدمير واسع النطاق، بما في ذلك للبنية التحتية المدنية، مما أدى إلى تفاقم الأوضاع المروعة أصلاً للمدنيين في غزة. وشملت أوامر الإجلاء العسكرية

والتي تعامل الفلسطينيين معاملة مختلفة عن المستوطنين دون مبرر، ترقى إلى مستوى التمييز المحظور، [في انتهاك للفقرة 1 من المادة 2 وللمادة 26 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية]، وللفقرة 2 من المادة 2 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية]، وللمادة 2 من [الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري].

الإسرائيلية حوالي 80 في المائة من قطاع غزة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وواصلت حماس وغيرها من الجماعات الفلسطينية المسلحة احتجاز الرهائن في ظروف مروعة (مع ورود تقارير عن سوء المعاملة الشديد)، وشن هجمات على القوات الإسرائيلية، وإطلاق الصواريخ وغيرها من المقذوفات بشكل عشوائي على إسرائيل. وتذكر إسرائيل أن حماس والجماعات الفلسطينية المسلحة الأخرى واصلت وضع مقاتليها ومعداتها العسكرية بين المناطق المدنية المكتظة بالسكان وأسفلها.

11 - ووفقاً لوزارة الصحة في غزة، قُتل في الفترة من 12 أيلول/سبتمبر إلى 6 كانون الأول/ديسمبر ما لا يقل عن 3 494 فلسطينياً وأصيب ما لا يقل عن 10 709 فلسطينيين في قطاع غزة. وبذلك يصل العدد الإجمالي الذي أبلغت عنه وزارة الصحة إلى أكثر من 44 612 فلسطينياً قُتلوا منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، معظمهم بحسب التقارير من النساء والأطفال.

12 - ووفقاً لمصادر إسرائيلية، قتل خلال الفترة نفسها 45 إسرائيلياً، من بينهم امرأة واحدة، جميعهم من أفراد قوات الأمن، في هجمات في غزة، وأصيب إسرائيليون في إسرائيل بجروح في هجمات انطلقت من غزة. وأفادت مصادر إسرائيلية بأن أكثر من 1 720 من الإسرائيليين والأجانب قُتلوا في هجمات وقعت في غزة أو انطلقت منها، منهم ما لا يقل عن 310 نساء و 57 طفلاً، وما لا يقل عن 767 من أفراد قوات الأمن، منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023. ووفقاً لمصادر إسرائيلية، لا يزال هناك 100 رهينة، من بينهم 13 امرأة وطفلاً، محتجزون لدى الجماعات الفلسطينية المسلحة في غزة. وكان قد تم اختطاف ما مجموعه 251 شخصاً من إسرائيل في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023.

13 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قُتل ما لا يقل عن 31 من أفراد الأمم المتحدة في غزة، ليصل بذلك مجموع أفراد الأمم المتحدة الذين قتلوا منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 إلى 255 فرداً.

14 - وبسبب الشدة التي جرت بها الأعمال القتالية ونُفذت بها غارات جيش الدفاع الإسرائيلي في غزة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بما في ذلك العديد من الحوادث التي وقعت فيها خسائر بشرية جماعية، يتعذر تفصيلها جميعاً، إلا أنه يرد فيما يلي عدد من الحوادث المهمة.

15 - استمرت الهجمات والغارات الجوية المتكررة في المناطق المكتظة بالسكان، بما في ذلك 65 مدرسة، مما أدى بحسب التقارير إلى مقتل مئات من النازحين داخلياً الذين كانوا يحتمون في تلك المواقع. وفي الفترة بين 21 و 23 أيلول/سبتمبر، قتل بحسب التقارير ما لا يقل عن 33 فلسطينياً، من بينهم 5 نساء و 14 طفلاً على الأقل، عندما استهدفت مدرستان في مدينة غزة ومدرسة واحدة في مخيم النصيرات في دير البلح، كان يجري استخدام الثلاث كلها كملاجئ. وأعلن جيش الدفاع الإسرائيلي أنه نفذ غارة جوية محددة الهدف على عناصر تابعين لحماس في المدارس، بما في ذلك مركز قيادة في مجمع المدرسة في دير البلح. وفي 10 تشرين الأول/أكتوبر، قتل 28 فلسطينياً، من بينهم بحسب التقارير ما لا يقل عن 6 نساء وطفلين، وأصيب 54 آخرون بجروح في غارة جوية إسرائيلية أصابت مدرسة في غرب دير البلح. وذكر جيش الدفاع الإسرائيلي أنه نفذ الغارة بسبب الوجود المزعوم لفلسطينيين مسلحين يديرون "مركز قيادة وتحكم" داخل المدرسة. وفي وقت متأخر من مساء يوم 13 تشرين الأول/أكتوبر، أطلق جيش الدفاع الإسرائيلي عدداً من القذائف باتجاه مدرسة تديرها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) شمال مخيم النصيرات، مما أدى بحسب التقارير إلى مقتل 22 فلسطينياً، من بينهم ما لا يقل عن امرأتين و 5 أطفال.

16 - وتكثفت العمليات العسكرية الإسرائيلية في شمال غزة منذ 6 تشرين الأول/أكتوبر، مع اشتداد حدة القتال، وحصار شمال غزة، وتدمير واسع النطاق للمنازل والبنية التحتية، والتهجير القسري لمعظم سكان محافظة شمال غزة، وشن غارات على البنية التحتية المدنية، بما في ذلك المستشفيات والمدارس والمباني السكنية، مما أدى إلى وقوع أعداد كبيرة من الإصابات بين المدنيين. وتشير التقديرات إلى أنه لم يبق في شمال غزة سوى 65 000 إلى 75 000 شخص في شمال غزة، في أعقاب التهجير القسري لمئات الآلاف من السكان جنوباً، وبقي معظمهم في مدينة غزة. ولا يزال سكان شمال غزة الذين نزحوا إلى وسط وجنوب غزة منذ أول أمر إخلاء أصدره جيش الدفاع الإسرائيلي في 13 تشرين الأول/أكتوبر 2023 ممنوعين من العودة إلى شمال غزة بسبب القيود التي يفرضها جيش الدفاع الإسرائيلي ونقاط التفتيش التي أقامها، بما في ذلك البنية التحتية العسكرية على طول ممر نتساريم الذي يسيطر عليه جيش الدفاع الإسرائيلي والذي يقسم غزة إلى شطرين.

17 - وفي 11 تشرين الأول/أكتوبر، قتل 22 فلسطينياً وجرح 90 آخرون في غارة إسرائيلية بالقرب من مسجد في مدينة جباليا. وفي 13 تشرين الأول/أكتوبر، قتل 17 فلسطينياً في غارة إسرائيلية على مخيم للنازحين يتألف من خيام منصوبة بالقرب من مستشفى اليمن السعيد. وذكر جيش الدفاع الإسرائيلي أنه "ضرب إرهابيين يعملون داخل مركز للقيادة والتحكم في منطقة في جباليا كانت تستخدم في السابق كمجمع طبي". وفي اليوم التالي، أصابت قذائف مدفعية لجيش الدفاع الإسرائيلي أماكن داخل مركز لتوزيع الأغذية تابع للأونروا وحوله في جباليا، مما أدى إلى مقتل ما لا يقل عن 10 أشخاص وجرح 40 فلسطينياً. وقصف جيش الدفاع الإسرائيلي عدة مبان سكنية في بيت لاهيا، بما في ذلك في 29 تشرين الأول/أكتوبر، مما أدى بحسب التقارير إلى مقتل ما لا يقل عن 93 نازحاً، من بينهم 25 طفلاً على الأقل، وفي 4 و 5 تشرين الثاني/نوفمبر، مما أدى إلى مقتل ما لا يقل عن 40 فلسطينياً، من بينهم 13 طفلاً. وفي جباليا، أدت غارة شنها جيش الدفاع الإسرائيلي على مبنى في 7 تشرين الثاني/نوفمبر إلى مقتل ما بين 25 و 30 فلسطينياً. وقتل بحسب التقارير ما لا يقل عن 24 فلسطينياً، من بينهم 14 طفلاً و 5 نساء، جراء غارة شنها جيش الدفاع الإسرائيلي على مبنى سكني في 10 تشرين الثاني/نوفمبر.

18 - ومنذ أواخر تشرين الأول/أكتوبر، كثفت قوات الأمن الإسرائيلية أيضاً عملياتها في مخيم النصيرات، حيث أفادت التقارير بتنفيذ عمليات برية في الشمال وشن غارات جوية. وفي 31 تشرين الأول/أكتوبر، قتل بحسب التقارير ما لا يقل عن 26 فلسطينياً، من بينهم 4 أطفال و 4 نساء، في غارات شنها جيش الدفاع الإسرائيلي على منزلين. وأفادت التقارير بأن المنزل الثاني ضرب عندما تجمعت أطقم من الأفراد الطبيين وأفراد الإنقاذ، مما أسفر عن إصابة ما لا يقل عن 30 شخصاً، من بينهم مسعف وصحفيان. وفي اليوم التالي، قتل بحسب التقارير 12 فلسطينياً، وأصيب العشرات بجروح، في غارة شنها جيش الدفاع الإسرائيلي عند مدخل مدرسة تستضيف النازحين داخلياً. وفي 10 و 11 تشرين الثاني/نوفمبر، قتل ما لا يقل عن 14 فلسطينياً، من بينهم 4 أطفال و 3 نساء، في غارات إضافية شنها جيش الدفاع الإسرائيلي.

19 - وفي خان يونس، أسفرت أربع غارات جوية منفصلة شنها جيش الدفاع الإسرائيلي في منطقة المواصي في 13 تشرين الثاني/نوفمبر عن مقتل ما لا يقل عن 10 فلسطينيين، حيث أطلقت صواريخ باتجاه نقطة لتوزيع الغاز ومنزل وخيمة. وقال الجيش الإسرائيلي إن الضربات كانت تستهدف قاذفة صواريخ تستخدمها جماعات فلسطينية مسلحة وأفاد بوقوع انفجارات ثانوية.

20 - واستمرت الهجمات على قوافل المساعدة الإنسانية والجهات الفاعلة في المجال الإنساني خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ففي 30 تشرين الثاني/نوفمبر، أدت غارات جوية شنّها جيش الدفاع الإسرائيلي بالقرب من نقطة لتوزيع الأغذية في خان يونس، بحسب التقارير، إلى مقتل ما لا يقل عن 12 فلسطينياً، من بينهم موظف في منظمة إنقاذ الطفولة، وفي حادث منفصل، أدت غارة جوية شنّها جيش الدفاع الإسرائيلي على سيارة إلى مقتل ثلاثة من موظفي منظمة المطبخ المركزي العالمي (World Central Kitchen). وقال جيش الدفاع الإسرائيلي إنه كان يستهدف فلسطينياً متورطاً في هجمات 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023.

21 - وفي 4 كانون الأول/ديسمبر، قصف جيش الدفاع الإسرائيلي خياماً كانت تؤوي نازحين في المواصي، في هجوم قال جيش الدفاع الإسرائيلي إنه كان يستهدف قادة حماس. ودمرت الغارة، إلى جانب الانفجارات الثانوية، جميع الخيام الـ 21 وأدت بحسب التقارير إلى مقتل ما لا يقل عن 23 فلسطينياً، من بينهم ما لا يقل عن 4 أطفال وامرأتين.

22 - وفي 16 تشرين الثاني/نوفمبر، نُهبت قافلة تابعة للأمم المتحدة في غزة تتألف من 109 شاحنات محملة بالمواد الغذائية بشكل عنيف من قبل فلسطينيين مسلحين؛ وفقدت 98 شاحنة وأجبر السائقون على تفريغ المساعدات تحت تهديد السلاح. وفي عام 2024، نهبت شاحنات الأمم المتحدة 75 مرة من قبل فلسطينيين مسلحين في غزة، مع وقوع 15 هجوماً منذ 4 تشرين الثاني/نوفمبر. وفي 19 تشرين الثاني/نوفمبر، قتل بحسب التقارير أكثر من 20 شخصاً، زعم أنهم من ناهبي المساعدات الإنسانية المزعمين، على يد مسلحين فلسطينيين يقال إنهم يعملون تحت قيادة وزارة الداخلية في غزة.

23 - وفي الوقت نفسه، استمر العنف في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، بوتيرة مقلقة في سياق العمليات والغارات الجوية والاشتباكات وتبادل إطلاق النار بين الفلسطينيين، بمن فيهم الجماعات المسلحة، وقوات الأمن الإسرائيلية والمستوطنين، فضلاً عن الهجمات التي يرتكبها الفلسطينيون ضد الإسرائيليين والعنف والترهيب الذي يمارسه المستوطنون ضد الفلسطينيين<sup>(2)</sup>.

24 - وفي محصّلة إجمالية، قتلت قوات الأمن الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، 94 فلسطينياً، من بينهم 3 نساء و 12 طفلاً، خلال عمليات ومظاهرات واشتباكات وغارات جوية وحوادث أخرى خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ومن هؤلاء، قُتل 34 فلسطينياً، من بينهم امرأة واحدة و 3 أطفال، جراء غارات جوية. بالإضافة إلى ذلك، قُتل فلسطيني واحد على يد مستوطن إسرائيلي. وأصيب ما مجموعه 860 فلسطينياً، بينهم 57 امرأة و 222 طفلاً، بجروح؛ ومن بين هؤلاء، أُصيب 334 نتيجة استنشاق الغاز المسيل للدموع، و 226 بالذخيرة الحية، و 3 جراء غارات جوية.

25 - ووفقاً لمصادر إسرائيلية، قُتل خلال الفترة المشمولة بالتقرير نفسها ما مجموعه 8 إسرائيليين، من بينهم فرد واحد من أفراد قوات الأمن و 3 نساء، في الضفة الغربية المحتلة وإسرائيل، وأصيب 262 إسرائيلياً آخرين، من بينهم طفلان، على يد فلسطينيين في هجمات شملت إطلاق نار والدّهس المتعمد

(2) أعربت محكمة العدل الدولية في فتاها الصادرة في 19 تموز/يوليه 2024 عن رأي مفاده أن "فشل إسرائيل المنهجي في منع أو معاقبة اعتداءات المستوطنين على حياة الفلسطينيين أو سلامتهم الجسدية، وكذلك استخدام إسرائيل المفرط للقوة ضد الفلسطينيين، يتنافيان مع التزاماتها" بموجب المادة 46 من لائحة لاهاي والفقرة 1 من المادة 27 من اتفاقية جنيف الرابعة، وكذلك الفقرة 1 من المادة 6، والمادة 7 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

والطعن، وفي عمليات تبادل إطلاق النار واشتباكات مسلحة، وفي حوادث تم فيها إلقاء الحجارة والزجاجات الحارقة وحوادث أخرى.

26 - وفي الضفة الغربية المحتلة، قتل معظم الفلسطينيين على أيدي قوات الأمن الإسرائيلية في سياق العمليات الإسرائيلية، بما في ذلك العمليات في المنطقة ألف والعمليات التي استخدمت فيها غارات جوية، وكذلك خلال عمليات تبادل إطلاق النار في وقت لاحق مع مسلحين فلسطينيين. وفي 19 أيلول/سبتمبر، شنت قوات الأمن الإسرائيلية عملية استغرقت تسع ساعات في قباطية بمحافظة جنين، أسفرت عن مقتل سبعة فلسطينيين. وفي 25 أيلول/سبتمبر، قتلت قوات الأمن الإسرائيلية امرأة فلسطينية تبلغ من العمر 34 عاما بدا أنها من المارة خلال عملية في عنزة بمحافظة جنين.

27 - وفي 3 تشرين الأول/أكتوبر، قُتل 18 فلسطينياً، من بينهم 4 نساء و 3 أطفال، في غارة جوية إسرائيلية على مبنى سكني في مخيم طولكرم. وقال الجيش الإسرائيلي إنه كان يستهدف قائداً من كبار قادة حماس في طولكرم قتل مع ستة عناصر بارزة أخرى. وكان هذا هو الحادث الأكثر دموية على الإطلاق في الضفة الغربية المحتلة منذ أن بدأت الأمم المتحدة في تسجيل الخسائر البشرية بشكل منهجي في عام 2005.

28 - وفي 9 تشرين الأول/أكتوبر، قامت قوات إسرائيلية متخفية في زي مدني في مدينة نابلس بقتل أربعة فلسطينيين قالت إنهم شاركوا في هجمات سابقة ضد إسرائيليين. وفي 10 تشرين الأول/أكتوبر، قتل فلسطينيان في سيارة ضُربت بصاروخ أُطلق من طائرة مسيرة إسرائيلية خلال عملية استمرت ست ساعات في مخيم نور شمس للاجئين في طولكرم. وقال جيش الدفاع الإسرائيلي إن الغارة استهدفت زعيم حركة الجهاد الإسلامي الفلسطينية في المخيم وعنصر آخر في تلك الجماعة.

29 - وفي 14 تشرين الأول/أكتوبر، قتلت القوات الإسرائيلية فلسطينيين، أحدهما صبي يبلغ من العمر 14 عاما، خلال عملية استغرقت تسع ساعات في مخيم جنين للاجئين. وفي 22 تشرين الأول/أكتوبر، قتلت القوات الإسرائيلية بالرصاص صبياً فلسطينياً يبلغ من العمر 11 عاما كان يرشق بالحجارة سيارات الجيب العسكرية أثناء انسحابها من مدينة نابلس. وفي 31 تشرين الأول/أكتوبر، شنت القوات الإسرائيلية هجوماً على مخيم نور شمس للاجئين في طولكرم، نُفذت خلاله غارة جوية قتل من جرائها فلسطينيان يبلغان من العمر 19 و 20 عاما. وقال جيش الدفاع الإسرائيلي إنه نفذ غارة جوية تستهدف مسلحين أطلقوا النار على القوات الإسرائيلية. وقُتل أيضاً فلسطيني يبلغ من العمر 32 عاما في منزله في المخيم، على يد قناص، حسبما أفادت التقارير. وفي 5 تشرين الثاني/نوفمبر، وخلال أربع عمليات منفصلة للقوات الإسرائيلية، قتل فلسطينيان في قرية الشهداء في جنين، واثنان في طمون في طوباس، وأربعة خلال عملية استغرقت 11 ساعة في قباطية في طولكرم. وفي عمليتين نفذتا يومي 19 و 20 تشرين الثاني/نوفمبر بالقرب من جنين، قتلت القوات الإسرائيلية بالرصاص ثلاثة فلسطينيين، من بينهم فتى يبلغ من العمر 16 عاما في قرية الشهداء، وقتلت ثلاثة فلسطينيين في كفر دان، اثنان منهم في غارة جوية. وفي 1 كانون الأول/ديسمبر، قتلت القوات الإسرائيلية أربعة فلسطينيين خلال عملية استغرقت سبع ساعات شملت غارات جوية وتبادل لإطلاق النار مع فلسطينيين مسلحين في قرية صير، جنوب جنين. وقال جيش الدفاع الإسرائيلي إنه نفذ غارة جوية استهدفت خلية نفذت هجمات إطلاق نار على مجتمعات إسرائيلية قريبة.

30 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نفذت قوات الأمن الإسرائيلية أكثر من 1 300 عملية تفتيش واعتقال، أسفرت عن اعتقال أكثر من 1 400 فلسطيني، من بينهم 55 طفلا على الأقل، وسط تقارير عن سوء المعاملة والعنف الجنسي والتعذيب.

31 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، سُجلت زيادة في تهجير الفلسطينيين، حيث هُجر ما لا يقل عن 26 أسرة فلسطينية تضم 135 شخصا، بينهم 62 طفلا. وذكّرت تلك الأسر عنف المستوطنين والقيود المفروضة على الوصول. وهذا يمثل زيادة بنسبة 31 في المائة مقارنة بالأشهر التسعة الأولى من عام 2024.

32 - واستمر أيضا العنف ضد الإسرائيليين من قبل الفلسطينيين بمستويات مرتفعة في إسرائيل وفي الضفة الغربية المحتلة. وفي 1 تشرين الأول/أكتوبر، قتل في يافا 6 إسرائيليون ومواطن أجنبي، من بينهم فتاة تبلغ من العمر 17 عاما وامرأتان، وأصيب 16 آخرون بجروح في هجوم بالطعن وإطلاق نار نفذه فلسطينيان من الخليل. وقتل أحد الجانيين وأصيب الآخر بجروح خطيرة واعتقل. وأعلنت حماس في وقت لاحق مسؤوليتها عن الهجوم. وفي 15 تشرين الأول/أكتوبر، قُتل ضابط شرطة إسرائيلي وأصيب أربعة آخرون بجروح في هجوم إطلاق نار شنه فلسطيني مسلح بالقرب من أشدود.

33 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اشتدت حدة أعمال العنف المتصلة بالمستوطنين في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وشمل ذلك حوادث وقعت في سياق موسم جني ثمار الزيتون السنوي، الذي يعد مصدرا رئيسيا للدخل وسبل العيش للفلسطينيين في الضفة الغربية المحتلة. وأصيب ما مجموعه 91 فلسطينيا و 4 إسرائيليون بجروح، وأسفرت جميع الحوادث أيضا عن أضرار بالملكاتك و/أو سرقتهما. وفي معظم الحوادث المسجلة، كان المستوطنون الإسرائيليون، بحسب التقارير، برفقة قوات الأمن الإسرائيلية التي استخدمت القوة، بما في ذلك الغاز المسيل للدموع والذخيرة الحية.

34 - وفي 5 تشرين الأول/أكتوبر، هاجمت مجموعة من نحو 40 مستوطنا إسرائيلية بهراوات وعتلات ورذاذ الفلفل وبنادق نحو 15 أسرة فلسطينية من قرية اللبان الغربي في رام الله، بينما كانوا يجنون ثمار الزيتون في بساتين الزيتون الفلسطينية. وأصيب ما مجموعه 25 فلسطينيا، من بينهم امرأتان وطفل وشخص ذو إعاقة ورجل مسن؛ وكان العديد منهم مصابين بكسور شديدة في الرأس والأطراف. وألحق المستوطنون أيضا أضرارا بخمس مركبات وسرقوا الأدوات والمعدات وألقوا الزيتون المقطوف. ووصلت قوات الأمن الإسرائيلية إلى مسرح الأحداث وفرقت الفلسطينيين بقنابل صوتية.

35 - وفي 17 تشرين الأول/أكتوبر، قتلت قوات الأمن الإسرائيلية بالرصاص امرأة فلسطينية تبلغ من العمر 59 عاما كانت تجني ثمار الزيتون مع أسرتها وأفراد آخرين من المجتمع المحلي في بلدة فقوعة بجنين. وأفاد بيان صادر عن جيش الدفاع الإسرائيلي بأن جيش الدفاع الإسرائيلي أوقف نائب القائد عن العمل وفتح تحقيقا. وفي 27 تشرين الأول/أكتوبر، منع المستوطنون عائلة فلسطينية من جني ثمار أشجار الزيتون الخاصة بهم في عين منصور بمحافظة بيت لحم، وبعدها وصلت القوات الإسرائيلية وصادرت الزيتون المقطوف وأدوات الأسرة، واحتجزت وهددت خمسة من أفراد الأسرة، وأطلقت سراحهم بعد ثلاث ساعات. وفي 7 تشرين الثاني/نوفمبر، قامت مجموعة من المستوطنين الإسرائيليين، أفادت التقارير بأن أفرادها ملثمون ومسلحون، بمهاجمة أسر فلسطينية وإصابة شخصين بجروح، كانت تقطف الزيتون في أراضيها في المنطقتين باء وجيم في عين يبرود في محافظة رام الله.

36 - وأدت أيضا الهجمات التي شنها المستوطنون الإسرائيليون وغيرهم من المدنيين على التجمعات السكانية الفلسطينية إلى تشريد الفلسطينيين من منازلهم. ففي 16 أيلول/سبتمبر، هاجم مستوطنون المدرسة الابتدائية في قرية عرب المليحات بالقرب من أريحا، واعتدوا على المعلمين والتلاميذ والنشطاء، وسط جهود متواصلة لإجبار السكان على مغادرة أراضيهم. وتعرض تسعة فلسطينيين وإسرائيلي واحد للاعتداء البدني والإصابة بجروح خلال الحادث. ونتيجة للاعتداءات والتهديدات بالاعتداءات، ترك الفلسطينيون منازلهم في أم الجمال في شمال غور الأردن، وفي قرية زنوتا في تلال جنوب الخليل، وفي جورة الخيل في محافظة الخليل، وفي المعرجات الشرقية بين أريحا ورام الله.

37 - وفي 6 تشرين الثاني/نوفمبر، وافق الكنيست الإسرائيلي على قانون ترحيل عائلات الإرهابيين، الذي يخول وزير الداخلية سلطة ترحيل أفراد عائلات (آباء وأشقاء وأزواج وأبناء) من تنفيذ الهجمات الفلسطينية الذين "كانوا يعرفون أو كان ينبغي أن يعرفوا مسبقا بخطة الإرهابي لارتكاب عمل إرهابي ولم يبذلوا الجهود اللازمة لمنع العمل الإرهابي أو إتمامه أو نتائجه، بما في ذلك إبلاغ السلطات الأمنية أو الشرطة به"، أو الذين "أعربوا عن دعمهم لعمل إرهابي أو شعروا أنه يمثلهم أو نشروا مدحا لعمل إرهابي أو تنظيم إرهابي أو تعاطفا معه أو تشجيعا له"، إلى غزة أو مواقع أخرى. وينص القانون على إصدار أوامر ترحيل تتراوح من 7 سنوات إلى 20 سنة، بما في ذلك لأفراد العائلات من المواطنين الإسرائيليين.

#### رابعاً - التحريض والاستفزات والخطابات المؤججة للمشاعر

38 - أهاب مجلس الأمن، في قراره 2334 (2016)، بالطرفين أن يتصرفا وفقا للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، والاتفاقات والالتزامات السابقة بينهما، وأن يلزما الهدوء وضبط النفس، وأن يمتنع عن أعمال الاستفزات والتحريض والخطابات المهلبة للمشاعر، بهدف تحقيق جملة أمور منها وقف تصاعد الحالة على أرض الواقع، مما يفضي إلى إعادة بناء الثقة، والعمل من خلال السياسات والإجراءات على إظهار التزام حقيقي بحل الدولتين، وتهيئة الظروف اللازمة لتعزيز السلام. واستمر التحريض والخطاب المؤجج للمشاعر وتمجيد قتل المدنيين.

39 - وواصل مسؤولو حماس الدعوة إلى شن هجمات عنيفة ضد الإسرائيليين وإلى تدمير إسرائيل، حيث قال أحد المسؤولين: "ليس لإسرائيل مستقبل في المنطقة تحت أي ظرف من الظروف". وقال مسؤول رفيع المستوى في فتح إن "ما فعلته [حماس] في 7 تشرين الأول/أكتوبر جعلها جزءا من حركة التحرر الذاتي الوطنية الفلسطينية".

40 - ودعا وزراء إسرائيليون وأعضاء إسرائيليون في الكنيست إلى تشجيع "الهجرة الطوعية" للفلسطينيين من قطاع غزة، وقال أحد الوزراء إنه يمكن من خلال خطوات من هذا القبيل "تقليص عدد سكان غزة إلى نصف حجمه الحالي في غضون عامين". ودعا أيضا وزراء وأعضاء في الكنيست إلى إعادة بناء المستوطنات في غزة، ومواصلة تدمير المنازل والممتلكات الفلسطينية، والحد من دخول المساعدات الإنسانية إلى غزة أو وقفها. ووصف أحد أعضاء الكنيست المجتمع الفلسطيني بأنه "مجتمع كامل يريد أن يقتلنا جميعا، نساء ورجالا وأطفالا، دون تمييز". وقال وزير آخر إنه أصدر تعليماته إلى موظفيه "بإعداد البنية التحتية اللازمة لتطبيق السيادة" في الضفة الغربية المحتلة.



## خامسا - اتخاذ خطوات إيجابية لعكس مسار الاتجاهات السلبية

41 - دعا مجلس الأمن في قراره 2334 (2016) إلى القيام بخطوات إيجابية على الفور لعكس مسار الاتجاهات السلبية القائمة على الأرض، التي تهدد إمكانية تطبيق حل الدولتين. وقد استمرت الاتجاهات السلبية على الأرض خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

42 - وفي خضم الأعمال العدائية في غزة، استمر تدهور الحالة الإنسانية ليتجاوز مستوى الخسائر الفادحة أصلا في أرواح المدنيين ومستويات الدمار غير المسبوقة. وتظل غزة منطقة نزاع حاد ونشط، تتزايد فيها باستمرار الاحتياجات الإنسانية. ولا يوجد فلسطيني واحد لم يطله الضرر، حيث اقتلع أكثر من مليوني شخص من منازلهم ويواجهون نقصا حادا في الضروريات الأساسية. وهناك ما يقرب من 17 000 طفل أصبحوا غير مصحوبين بذويهم أو منفصلين عنهم. ووثق التقييم المؤقت السريع للأضرار والاحتياجات الذي أجره البنك الدولي والأمم المتحدة في نيسان/أبريل، بدعم من الاتحاد الأوروبي، النطاق الهائل للدمار والخسائر في قطاع غزة. ولم تتحقق الشروط المواتية لمعالجة هذا الدمار والبدء في إعادة الإعمار.

43 - وتواصل إسرائيل فرض قيود صارمة على غزة، بما في ذلك قطع معظم الكهرباء التي توفرها إسرائيل، وعلى دخول جميع السلع، بما في ذلك الغذاء والوقود. وأدى النزاع إلى وقف شبه كلي لجميع ما ينتج محليا من مياه وكهرباء وغذاء. وانهارت معالجة مياه الصرف الصحي. ولا تعمل محطة توليد الكهرباء الوحيدة في غزة منذ 11 تشرين الأول/أكتوبر 2023. وهناك نقص حاد في الوقود في جميع أنحاء غزة، حيث تقتصر إمدادات الوقود إلى شمال غزة على المستشفيات.

44 - وقبل 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، كانت ما يقرب من 500 شاحنة محملة بالبضائع تدخل غزة يوميا، بما في ذلك السلع التجارية والمواد الإنسانية والوقود. ومنذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، تذبذب عدد الشاحنات التي تدخل غزة بشكل كبير، من 83 شاحنة يوميا في تشرين الثاني/نوفمبر 2023 إلى 165 شاحنة يوميا في نيسان/أبريل 2024، لينخفض مرة أخرى إلى 37 شاحنة يوميا في تشرين الأول/أكتوبر 2024. وتظهر إسرائيل جميع الواردات التجارية تقريبا. وفي محافظة شمال غزة، يشعر الشركاء في المجال الإنساني بالقلق لأن جميع السكان معرضون لخطر الموت من الجوع والمرض والعنف. ولا يزال حجم المعونة الإنسانية التي تدخل غزة غير كاف على الإطلاق لتلبية احتياجات السكان.

45 - ووفقا لمبادرة التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي (التصنيف)، صنفت أراضي غزة بأكملها خلال شهري أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر 2024 على أنها تعاني من انعدام الأمن الغذائي بدرجات ترقى إلى مستوى حالات الطوارئ (المرحلة 4 من التصنيف). ويعاني حوالي 1,84 مليون شخص في جميع أنحاء قطاع غزة من مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي الحاد تصنف ضمن فئة "أزمة" (المرحلة 3 من التصنيف) أو أعلى، بما في ذلك ما يقرب من 133 000 شخص يواجهون انعدام الأمن الغذائي بمستويات كارثية (المرحلة 5 من التصنيف) و 664 000 شخص يعانون من مستويات الطوارئ (المرحلة 4 من التصنيف). وأصدرت لجنة استعراض المجاعة التابعة لمبادرة التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي تحذيرا في 8 تشرين الثاني/نوفمبر أُنذرت فيه بأن عتبات المجاعة ربما تكون قد عبرت إلى شمال غزة. وفي تشرين الأول/أكتوبر، نقل 4 107 أطفال إلى المستشفى نتيجة لسوء التغذية الحاد.

46 - وأكملت الأمم المتحدة الجولة الثانية من حملة الاستجابة لتقشي مرض شلل الأطفال في جهد منسق في 5 تشرين الثاني/نوفمبر 2024. وتم خلال الجولة الثانية تطعيم أكثر من نصف مليون طفل دون سن العاشرة، بما في ذلك حوالي 100 000 طفل في شمال غزة. وتعذر الوصول إلى عدد يتراوح حسب التقديرات من 7 000 إلى 10 000 طفل في مناطق في شمال غزة، مثل جباليا وبيت حانون وبيت لاهيا، بسبب القيود الإسرائيلية على الوصول والعمليات العسكرية.

47 - ولم تتم تلبية الطلبات المقدمة إلى إسرائيل لفتح معابر جديدة من إسرائيل إلى غزة ومعالجة انهيار القانون والنظام إلا جزئياً، مما يحد من أي تحسينات محتملة في الأوضاع اللازمة لتقديم المساعدة الإنسانية. وفي الفترة المشمولة بالتقرير، قدم 316 طلباً للتقلات لأغراض إنسانية إلى محافظتي غزة وشمال غزة، تمت الموافقة على 56 طلباً منها، وصدرت موافقات على 104 طلبات ولكن تم إعاقتها، مما ترك أكثر من 40 في المائة من الطلبات غير ملبأة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، رفض 30 من أصل 36 طلباً للتقلات المنسقة للوصول إلى محافظة رفح، واستثبنت من ذلك التقلات إلى معبر كرم أبو سالم. وفي 12 تشرين الثاني/نوفمبر، فتحت إسرائيل معبر كيسوفيم إلى غزة؛ إلا أن استخدام هذا المعبر أعيق بعد قيام فلسطينيين مسلحين بإطلاق النار على ثلاثة سائقين ونهب الإمدادات. وفي سياق انهيار القانون والنظام، تعرضت شاحنات المساعدات الإنسانية لأعمال نهب منظمة تنظيفاً جيداً تحت تهديد السلاح من قبل فلسطينيين مسلحين، بمن فيهم عصابات إجرامية، تمت في بعض الأحيان على مقربة شديدة من جيش الدفاع الإسرائيلي، وتركزت معظم عمليات النهب في مناطق محددة يسمح فيها بطريق واحد فقط لمورر شاحنات المساعدات الإنسانية.

48 - ولا تزال المستشفيات والمدارس ومرافق الأمم المتحدة وغيرها من المواقع المحمية تتضرر بشدة من العمليات العسكرية ومستهدفة من قبل جيش الدفاع الإسرائيلي، مما يعيق أو يوقف تقديم الخدمات والمساعدات الإنسانية للفلسطينيين. وقال جيش الدفاع الإسرائيلي إن قواته تستهدف مقاتلي حماس ومعداتها، كما تستهدف شبكات أنفاق واسعة النطاق تحت هذه البنى التحتية وغيرها من البنى التحتية المدنية، تُستخدم بحسب الادعاءات لأغراض عسكرية. وكان للنقص الحاد في الوقود المستورد تأثير على رعاية المرضى، بما في ذلك رعاية الأطفال حديثي الولادة. ولوحظت زيادة في تقشي الأمراض المعدية، وسط اكتظاظ الملاجئ، وتدمير شبكات المياه والصرف الصحي، وتناقص توفّر الخدمات الصحية.

49 - ودُمّرت الخدمات الأساسية في غزة. وفقد أكثر من 625 000 طفل وشاب أكثر من عام كامل من التعليم. وتُركت الخدمات الصحية معطلة بشكل شبه كامل وعلى وشك الانهيار بسبب عدم توفر الأدوية وسيارات الإسعاف والعلاجات الأساسية المنقذة للحياة والكهرباء والمياه. وتوجد في غزة أكثر من 540 000 امرأة وفتاة في سن الإنجاب ويحتجن إلى الحصول على المواد المناسبة لدعم النظافة الصحية والصحة والكرامة والرفاه. ويقتصر التوظيف الرسمي للأشخاص إلى حد كبير على من يعملون في مجال الاستجابة الإنسانية. ودُمّرت خدمات الكهرباء والمياه والصرف الصحي والنفايات الصلبة والاتصالات السلكية واللاسلكية أو تدهورت بشدة وهي غير كافية لتلبية احتياجات السكان.

50 - وفي مختلف أنحاء الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، واصلت إسرائيل فرض قيود مشددة على حركة الفلسطينيين، ومنعت الوصول إلى الخدمات، بما في ذلك العلاج الطبي والمدارس وسبل العيش، مما أثر بشدة على الاقتصاد، لا سيما حول جنين ونابلس وطولكرم، وأعاقت إمكانية الوصول إلى

القدس الشرقية المحتلة، مع إلحاق أضرار كبيرة بالبنية التحتية المدنية. وفي المتوسط، قُتل طفل فلسطيني واحد في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، كل يومين منذ تشرين الأول/أكتوبر 2023.

51 - ويتوقع أن ينكمش الاقتصاد الفلسطيني بأكثر من 35 في المائة بحلول نهاية عام 2024. ويتوقع أن تتسع الفجوة التمويلية للسلطة الفلسطينية بأكثر من الضعف مقارنةً بعام 2023، لتصل إلى أكثر من 1,85 بليون دولار. وأدت الأزمة المالية العميقة إلى عدم فتح بعض المدارس العامة والمرافق الصحية ومكاتب السلطة الفلسطينية إلا بنسبة 50 في المائة من الوقت. وأفادت الأونروا بحدوث زيادة كبيرة في الضفة الغربية في عدد الطلاب المسجلين والزيارات الصحية المسجلة في عام 2024. وفي ظل الأزمة الاقتصادية العميقة، يواجه الفلسطينيون في الضفة الغربية مستويات متزايدة من الفقر.

52 - وفي 28 تشرين الأول/أكتوبر، اعتمد الكنيست الإسرائيلي قانونين يمكن في حال تنفيذهما أن يمنعا الأونروا من مواصلة عملها الأساسي في الأرض الفلسطينية المحتلة. وينص "القانون المتعلق بوقف عمليات الأونروا في أراضي دولة إسرائيل" على أن "الغرض من هذا القانون هو منع أي عمليات للأونروا داخل أراضي دولة إسرائيل" وأن الأونروا "لا يجوز لها تشغيل أي مكتب تمثيلي، أو تقديم أي خدمات أو القيام بأي أنشطة، بشكل مباشر أو غير مباشر، داخل الأراضي السيادية لدولة إسرائيل".

53 - ويتضمن "القانون المتعلق بوقف عمليات الأونروا" الأحكام التالية: "تقضي في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2024 (5 Tishrei 5785) صلاحية الدعوة الموجهة إلى الأونروا بناء على تبادل الرسائل بين إسرائيل والأونروا من 14 حزيران/يونيه 1967 (6 Sivan 5727)؛ و "لا يجوز لأية سلطة حكومية، بما في ذلك الجهات الأخرى من الهيئات والأفراد التي تؤدي مهاماً عامة وفقاً للقانون، أن تقيم أي اتصال مع الأونروا أو أي من ممثليها"؛ و "لا تحول أي من أحكام هذا القانون دون مباشرة أي إجراءات جنائية ضد موظفي الأونروا، بما في ذلك الإجراءات المتصلة بأحداث 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 أو بحرب السيوف الحديدية، أو أي إجراءات جنائية أخرى تباشر بموجب أحكام قانون مكافحة الإرهاب لعام 5776-2016".

## سادسا - الجهود المبذولة من الطرفين والمجتمع الدولي للدفع قدماً بعملية السلام والتطورات الأخرى ذات الصلة

54 - أهاب مجلس الأمن، في قراره 2334 (2016)، بجميع الدول أن تميز في معاملاتها ذات الصلة بين إقليم دولة إسرائيل والأراضي المحتلة منذ عام 1967<sup>(3)</sup>.

55 - وفي القرار نفسه، أهاب مجلس الأمن بجميع الأطراف أن تواصل، في سبيل تعزيز السلام والأمن، بذل الجهود الجماعية الزامية إلى بدء مفاوضات ذات مصداقية بشأن جميع مسائل الوضع النهائي في عملية السلام في الشرق الأوسط، وحث في ذلك الصدد على تكثيف وتسريع وتيرة الجهود وأنشطة الدعم الدبلوماسية على الصعيدين الدولي والإقليمي من أجل تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط دون تأخير على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومرجعيات مدريد، بما في ذلك مبدأ الأرض مقابل السلام

(3) أعربت محكمة العدل الدولية في فتاها الصادرة في 19 تموز/يوليه 2024، بعد النظر في قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها القرار 2334 (2016)، عن رأيها بأن الدول الأعضاء "ملزمة... بأن تميز في تعاملاتها مع إسرائيل بين أراضي دولة إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة منذ العام 1967" وحددت ما يشمل ذلك الالتزام، بما في ذلك ما يتعلق بالعلاقات التعاهدية والتعاملات الاقتصادية والعلاقات الاستثمارية وإنشاء البعثات الدبلوماسية والإبقاء عليها.

ومبادرة السلام العربية وخريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية، وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ في عام 1967.

56 - وذكرت محكمة العدل الدولية في فتاها الصادرة في 19 تموز/يوليه 2024 أنها ترى في جملة أمور أن "استمرار وجود دولة إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة غير قانوني؛ و"أنّ دولة إسرائيل ملزمة بإنهاء وجودها غير القانوني في الأرض الفلسطينية المحتلة بأسرع ما يمكن؛ و"أن جميع الدول ملزمة بعدم الاعتراف بقانونية الوضع الناشئ عن وجود دولة إسرائيل غير القانوني في الأرض الفلسطينية المحتلة وعدم تقديم العون أو المساعدة في الإبقاء على الوضع الذي ترتب على استمرار وجود دولة إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة؛ و"أن المنظمات الدولية، بما فيها الأمم المتحدة، ملزمة بعدم الاعتراف بقانونية الوضع الناتج عن وجود دولة إسرائيل غير القانوني في الأرض الفلسطينية المحتلة؛ وأنه "ينبغي للأمم المتحدة، وخصوصاً الجمعية العامة، التي طلبت هذا الرأي، ومجلس الأمن، النظر في الطرائق الدقيقة والإجراءات الإضافية اللازمة لإنهاء الوجود غير القانوني لدولة إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة بأسرع ما يمكن".

57 - وفي 29 أيلول/سبتمبر، أُقيمت علاقات دبلوماسية رسمية بين أيرلندا ودولة فلسطين، إعمالاً للقرار الذي اتخذته أيرلندا في أيار/مايو حين قالت إنها بصدد الاعتراف بفلسطين كدولة مستقلة ذات سيادة.

58 - واتخذ بلدان خطوات لفرض عقوبات على المستوطنين الإسرائيليين المتطرفين والبؤر الاستيطانية والمنظمات ذات الصلة. ففي 1 تشرين الأول/أكتوبر، أضافت الولايات المتحدة الأمريكية إلى قائمة العقوبات الخاصة بها جماعة "شباب قم التلال" (Hilltop Youth)، وهي "جماعة متطرفة عنيفة قامت مرارا بمهاجمة الفلسطينيين وتدمير منازل الفلسطينيين وممتلكاتهم في الضفة الغربية". وفي 18 تشرين الثاني/نوفمبر، فرضت الولايات المتحدة أيضاً عقوبات على ثلاثة أفراد وثلاث منظمات، بما في ذلك الحركة الاستيطانية لجمعية غوش إيمونيم التعاونية المركزية المحدودة (أمانا)، وهي "منظمة لتطوير المستوطنات تتعامل مع جهات خاضعة لعقوبات تفرضها الولايات المتحدة، من الأفراد والبؤر الاستيطانية، ترتكب أعمال عنف في الضفة الغربية". وفي 15 تشرين الأول/أكتوبر، فرضت المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية عقوبات على ثلاث بؤر استيطانية، هي مزرعة وادي ترزاه، وميتاريم، وشوفي إيرينتر، لكونها "ضالعة في تيسير أو حفر أو تشجيع أو دعم أنشطة ترقى إلى حد انتهاك خطير لحق الفلسطينيين في عدم التعرض للمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة". وفرضت المملكة المتحدة أيضاً عقوبات على أربع منظمات هي أود يوسف تشاي يشيفا، وهاشومر يوش، وتورات ليتشيفا، وأمانا.

59 - وفي 7 تشرين الأول/أكتوبر، أعلنت الولايات المتحدة عقوبات على أربعة أفراد و 10 كيانات مرتبطة بحماس وتمويلها.

60 - وفي 26 أيلول/سبتمبر، عُقد على هامش الجمعية العامة اجتماع وزاري بشأن موضوع "الحالة في غزة وتنفيذ حل الدولتين بوصفه الطريق إلى سلام عادل وشامل" لمناقشة جملة أمور منها التدابير الملموسة لتنفيذ حل الدولتين والحالة الكارثية في غزة وخارجها. وشارك في استضافة الاجتماع فريق الاتصال المعني بغزة التابع لجامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي، والاتحاد الأوروبي، والنرويج. وخلال الاجتماع، تم إطلاق التحالف العالمي لتنفيذ حل الدولتين. وعقد اجتماعان للمتابعة أحدهما في الرياض في 30 تشرين الأول/أكتوبر والآخر في بروكسل في 28 تشرين الثاني/نوفمبر.

- 61 - وفي الفترة من 2 إلى 4 تشرين الثاني/نوفمبر ويومي 2 و 3 كانون الأول/ديسمبر، وفي أعقاب محادثات مباشرة بين فتح وحماس في القاهرة في أوائل تشرين الأول/أكتوبر، واصل كبار المسؤولين من الفصليين المشاورات التي استضافتها مصر لمناقشة الحالة الراهنة في غزة والحكم المستقبلي لقطاع غزة.
- 62 - وفي 11 تشرين الثاني/نوفمبر، استضافت المملكة العربية السعودية قمة عربية إسلامية استثنائية في الرياض لمناقشة النزاع في غزة والنزاع في لبنان. وأكد القرار الختامي للقمة على "دعم الشعب الفلسطيني في إعمال حقوقه الوطنية المشروعة وغير القابلة للتصرف، وفي مقدمتها حقه في الحرية وإقامة دولة مستقلة ذات سيادة على أساس خطوط 4 حزيران/يونيه 1967".
- 63 - وفي 2 كانون الأول/ديسمبر، استضافت مصر مؤتمر القاهرة الوزاري لتعزيز الاستجابة الإنسانية في غزة تحت موضوع "عام من الكارثة الإنسانية في غزة: الاحتياجات الملحة والحلول المستدامة". وكان هدف المؤتمر هو تأمين التزامات واضحة بتقديم المساعدات لغزة، وتعزيز الدعم الدولي لضمان استدامة الاستجابة للأزمة الإنسانية في غزة، وحشد الجهود لتقديم المساعدات الإنسانية العاجلة لسكان غزة، والتخطيط للتعافي المبكر داخل القطاع.

## سابعاً - ملاحظات

- 64 - أكرر الإعراب عن إدانتي الشديدة للهجمات المروعة التي قامت بها حماس والجماعات الفلسطينية المسلحة الأخرى في إسرائيل في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، ولاستمرارها في احتجاز أكثر من 100 رهينة في غزة. فلا شيء يمكن أن يبهر هذه الأعمال الإرهابية. وأكرر دعوتي إلى إطلاق سراح جميع الرهائن فوراً وبدون شروط. وما زلت أشعر بالجزع لأن هناك أسباباً معقولة للاعتقاد بأن الرهائن قد يتعرضون للعنف والاعتداء الجنسيين بشكل مستمر. ويجب معاملة الرهائن أثناء احتجازهم معاملة إنسانية والسماح لهم باستقبال الزيارات وتلقي المساعدة من اللجنة الدولية للصليب الأحمر. وأكرر أنه لا يوجد مبرر لقتل المتعمد للمدنيين وغيرهم من الأشخاص الذين لا يشتركون مباشرة في الأعمال العدائية وتشويههم وتعذيبهم واختطافهم واستخدام العنف الجنسي ضدهم. ويشكل استخدام الدروع البشرية وإطلاق الصواريخ بشكل عشوائي على المراكز السكانية الإسرائيلية انتهاكاً للقانون الدولي الإنساني ويجب أن يتوقفا.
- 65 - وأؤكد من جديد أن مستوى المعاناة المشهود في غزة لم يسبق له مثيل خلال فترة ولايتي كأمين عام للأمم المتحدة. وقد استمر مستوى لا يطاق من المعاناة على مدى العام الماضي. ولقد طال انتظار وقف إطلاق النار في غزة. ولا سبيل لتبرير استمرار العقاب الجماعي للشعب الفلسطيني. والقصف المتواصل بلا هوادة لغزة من قبل القوات الإسرائيلية، وكثرة الخسائر في صفوف المدنيين، والتدمير الشامل للأحياء الفلسطينية، وتدهور الحالة الإنسانية يوماً بعد يوم، أمور مروعة. وقد أدت الشدة والوحشية التي اتسمت بها هذه الأعمال، لا سيما في شمال غزة - حيث يفضي الدمار وعدم وصول المساعدات الإنسانية والضربات العسكرية إلى وقوع خسائر جماعية - إلى جعل بعض المناطق غير صالحة للسكن وجعل جميع سكان شمال غزة عرضة لخطر الموت الوشيك بسبب المرض والمجاعة والعنف. وأدى الدمار والحرمان الحاصلان على نطاق واسع والناجيات عن العمليات العسكرية الإسرائيلية في شمال غزة - وخاصة حول جباليا وبيت لاهيا وبيت حانون - إلى جعل ظروف الحياة غير ممكنة بالنسبة لسكان الفلسطينيين هناك. ولا يزال هذا النزاع يدور دون إيلاء اهتمام يذكر لمتطلبات القانون الدولي الإنساني. وأدين استخدام إسرائيل للأسلحة المتفجرة الواسعة نطاق التأثير في المناطق المكتظة بالسكان، مما تسبب في خسائر بشرية فادحة

والحاق أضرار جسيمة بالمباني السكنية والمدارس والمستشفيات والمساجد ومباني الأمم المتحدة. ومباني الأمم المتحدة لها حرمة يجب أن تكون مصونة في جميع الأوقات.

66 - وأكرر إدانتني بشكل لا لبس فيه لقتل وإصابة المدنيين في غزة، بمن فيهم النساء والأطفال، على نطاق واسع وحرمانهم من المستلزمات الأساسية للبقاء على قيد الحياة. ويساورني القلق إزاء ما قد يرقى إلى انتهاكات للقانون الدولي الإنساني في تنفيذ الأعمال العدائية، بما في ذلك عدم الامتثال لمبادئ التمييز والتناسب والحيلة في الهجوم وضد آثار الهجمات. فالقانون الدولي الإنساني ينطبق دائماً على جميع أطراف النزاع، ولا يعتمد تطبيقه على المعاملة بالمثل. وتكتسي حماية المدنيين أهمية قصوى في أي نزاع مسلح. ويجب أن تكون هناك مساءلة كاملة عن أي جرائم فظيعة ارتكبت.

67 - وأنعي أفراد الأمم المتحدة الذين قُتلوا في غزة وأدين بشدة مقتل جميع الأفراد العاملين في مجال الصحة وتقديم المساعدة الإنسانية وجميع الصحفيين. وهذه الحوادث يجب أن تتوقف وأن يُحَقَّق فيها بشكل شامل ومستقل. ويجب محاسبة مرتكبي هذه الأعمال.

68 - وبوجه عام، وبسبب القيود التي تفرضها إسرائيل والنهب وانعدام الأمن، دخلت الإمدادات إلى غزة بمستويات نقل بشكل مؤسف عن المستوى الكافي لتلبية الاحتياجات البالغة للسكان، بما في ذلك الأعداد الكبيرة من النازحين الذين يعيشون في مساحة تتضاءل باستمرار في ظروف مكتظة للغاية. ولتلبية هذه الاحتياجات، تحتاج الأمم المتحدة وشركاؤها والسكان المدنيون بشكل عاجل إلى دخول الأغذية ومواد الإيواء والأدوية والوقود على نحو يمكن التنبؤ به وإلى حركتها دون عوائق، والقدرة على إصلاح البنى التحتية الأساسية المنقذة للحياة، بما في ذلك نظام الرعاية الصحية. ويجب أن يشمل ذلك السلع التجارية والإنسانية، بالنظر إلى أن المساعدات الإنسانية وحدها لا يمكن أن تلبى احتياجات 2,3 مليون شخص. وإذا أُلحظ بفتح مداخل إضافية للمعونة الإنسانية، فإنني أدعو إسرائيل إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك إتاحة وتيسير مرور الإغاثة الإنسانية للمدنيين المحتاجين بسرعة ودون عوائق إلى غزة وفي جميع أنحاء غزة، بما في ذلك فتح معابر إضافية إلى غزة، وإلى تهيئة الظروف التي تسمح بعودة الفلسطينيين إلى ديارهم. وأذكر بأن إسرائيل، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، تتحمل مسؤولية ضمان سلامة وأمن السكان الفلسطينيين وضمان تلبية احتياجاتهم.

69 - وتسببت الهجمات على المستشفيات في تدمير الرعاية الصحية في وقت تتزايد فيه الحاجة بشكل هائل في غزة. ويجب على جميع الأطراف احترام وحماية موظفي الإغاثة الإنسانية. وأدين جميع الهجمات على العاملين في مجال المعونة الإنسانية ومرافقها ونهب المعونة في سياق انهيار القانون والنظام. وهذه الأعمال غير مقبولة ويجب أن تتوقف فوراً. وأكرر دعوتي إلى إجراء تحقيق كامل في جميع هذه الحوادث والمساءلة عن أي انتهاكات للقانون الدولي ربما تكون قد ارتكبت.

70 - وألاحظ إنجاز حملة التطعيم ضد شلل الأطفال. وفي حين يقصر استخدام الوقفات التكتيكية وأمثلة التنسيق الفعال عن تحقيق أهدافنا، لا سيما في شمال غزة، فإنه يدل على ما هو ممكن وعلى ما يمكن تحقيقه إذا تمت تلبية أبسط طلبات الأمم المتحدة. وأهيب بالطرفين أن يكررا هذا المثال لتمكين الاستجابات الإنسانية من مساعدة الفلسطينيين على تجاوز فصل الشتاء وإطعام أسرهم، وحصول الأطفال على التعليم.

71 - وأكرر دعوتي إلى وقف فوري لإطلاق النار لأسباب إنسانية والإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن في غزة. وإلى جانب منسقي الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، فإنني منخرط

باستمرار مع جميع أصحاب المصلحة في تحقيق هذه الأهداف وأقف على أهبة الاستعداد لدعم تنفيذ أي اتفاق. وأرحب بالجهود المتواصلة، بما في ذلك الجهود التي تبذلها قطر ومصر والولايات المتحدة، للتغلب على العقبات الكبيرة والتوصل إلى اتفاق.

72 - وما زلت أشعر بجزع عميق إزاء التوسع الاستيطاني الإسرائيلي المستمر بلا هوادة في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، الذي يستمر في تأجيج التوترات، وإعاقة وصول الفلسطينيين إلى أراضيهم، والتهديد بإمكانية قيام دولة فلسطينية مستقلة تماما وديمقراطية وملتصدة بالأراضي وذات سيادة. ويسهم الأثر الاستيطاني المتنامي باستمرار، بما في ذلك البؤر الاستيطانية، في زيادة العنف المتصل بالمستوطنين ويزيد من ترسيخ الاحتلال الإسرائيلي، ما يعوق حرية تنقل السكان ويقوض حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير. وأشار في هذا الصدد إلى ما خلصت إليه محكمة العدل الدولية في فتاها الصادرة في 19 تموز/يوليه 2024 من أن "الطابع المطول لسياسات إسرائيل وممارستها غير القانونية يفاقم انتهاكها لحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير".

73 - وقد شهد عام 2024 انخفاضا عاما في الخطط المقدمة لبناء وحدات استيطانية جديدة مقارنة بعام 2023، الذي شهد أكبر عدد من هذه الخطط منذ أن بدأت الأمم المتحدة في تتبع ما يقدم من هذه الخطط بشكل منهجي في عام 2017. ومع ذلك، يظل العدد الكلي للخطط المقدمة لبناء وحدات استيطانية في عام 2024 كبيرا ويدل على أنه في حين قد يختلف المعدل من سنة إلى أخرى، فإن تقديم هذه الخطط مستمر بلا هوادة. وبشكل عام، حتى وقت كتابة هذا التقرير، كان قد تم تقديم خطط لإنشاء 13 190 وحدة سكنية أو الموافقة عليها أو طرح مناقصات بشأنها، مقارنة بـ 25 470 وحدة في عام 2023. وفي المنطقة جيم، تم تقديم خطط لبناء ما مجموعه 10 890 وحدة سكنية أو الموافقة عليها أو طرح مناقصات بشأنها، مقارنة بنحو 15 930 وحدة في عام 2023، وهو ما يمثل انخفاضا بنسبة 30 في المائة. وفي القدس الشرقية المحتلة، تم تقديم خطط بشأن ما مجموعه 2 300 وحدة سكنية أو الموافقة عليها أو طرح مناقصات بشأنها، مقارنة بنحو 9 540 وحدة في عام 2023، أي بانخفاض قدره 75 في المائة.

74 - وأؤكد من جديد أن جميع المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، بما في ذلك كل البنى التحتية ذات الصلة، ليس لها أي شرعية قانونية وتشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. ويساورني قلق عميق لأن حكومة إسرائيل واصلت خلال العام الماضي الترويج المنهجي للسياسات التي عززت مشاركة المسؤولين المدنيين في السيطرة على الضفة الغربية المحتلة، بما في ذلك نقل بعض المهام الأمنية إلى السيطرة المدنية، في حين دعا بعض المسؤولين الحكوميين إلى ضم مناطق في الضفة الغربية المحتلة. وهذه الخطوات، إلى جانب الخطط المقدمة لبناء وحدات استيطانية جديدة والإعلان عن أراضي الدولة على نطاق واسع الذي يعوق وصول الفلسطينيين إلى هذه الأراضي ومواردها، تهدد تواصل الدولة الفلسطينية وقدرتها على البقاء. وأحث حكومة إسرائيل مرة أخرى على وقف جميع الأنشطة الاستيطانية على الفور، تمشيا مع التزاماتها بموجب القانون الدولي. وفي هذا الصدد، ألاحظ النتائج الأخيرة التي توصلت إليها محكمة العدل الدولية في فتاها المؤرخة 19 تموز/يوليه 2024، والتي أعلنت، في جملة أمور، أن استمرار وجود إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة غير قانوني ويجب أن ينتهي بأسرع ما يمكن.

75 - وتتطوي عمليات هدم المنشآت المملوكة للفلسطينيين والاستيلاء عليها، بما في ذلك المشاريع الإنسانية الممولة دوليا، فضلا عن المنشآت المتصلة بتوليد الدخل وتوفير الخدمات الأساسية، على انتهاكات

عديدة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان وتثير القلق بشأن خطر التهجير القسري. وألاحظ استنتاجات محكمة العدل الدولية في هذا الصدد. وأهيب بحكومة إسرائيل مرة أخرى أن تضع حدا لهذه الممارسة وتمنع النزوح المحتمل للفلسطينيين وإخلائهم قسرا، وفقا لالتزاماتها الدولية، وأن تعتمد خططا للسماح للفلسطينيين بالبناء بصورة قانونية وتلبية احتياجاتهم الإنمائية.

76 - وبعثت تصاعد العنف والتوترات في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، إلى قلق بالغ ويمكن أن يؤدي إلى انفجار أوسع نطاقا في أي لحظة. وتثير العمليات المكثفة التي تقوم بها القوات الإسرائيلية، وعنف المستوطنين المتزايد، والهجمات المستمرة ضد الإسرائيليين قلقا كبيرا. وأدى تزايد عمليات تبادل إطلاق النار بين الفلسطينيين وزيادة استخدام قوات الأمن الإسرائيلية للغارات الجوية وغيرها من المتفجرات الثقيلة في الضفة الغربية المحتلة إلى تفاقم هذه التوترات وأدى إلى زيادة مستويات الدمار، بما في ذلك في المنطقة ألف. وأدت هذه الديناميات أيضا إلى مستويات عالية من الاعتقالات والإصابات.

77 - وأشعر بالقلق إزاء الهجمات القاتلة التي يشنها المستوطنون الإسرائيليون ضد الفلسطينيين، بما في ذلك أحيانا بالقرب من قوات الأمن الإسرائيلية وبدعم منها، والهجمات القاتلة التي يشنها الفلسطينيون ضد الإسرائيليين. ونادرا ما يحاسب المستوطنون الإسرائيليون على الهجمات العنيفة، مما يوجج التوترات ويزيد من مستوى التهديد الذي يتعرض له الفلسطينيون وممتلكاتهم. وأحث إسرائيل، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، على كفالة حماية السكان الفلسطينيين والتحقق مع مرتكبي كل الهجمات ومحاسبتهم. ويجب أيضا أن تتوقف هجمات الفلسطينيين على الإسرائيليين. ويجب محاسبة جميع مرتكبي الهجمات.

78 - وأكرر الإعراب عن قلقي إزاء ارتفاع عدد الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال، الذين تحتجزهم قوات الأمن الإسرائيلية والزيادة في عدد الفلسطينيين المعتقلين بموجب الحجز الإداري، دون تهمة أو محاكمة، من قبل إسرائيل منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023. كما أن التقارير التي تفيد بوقوع التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة أثناء الاعتقال والاحتجاز، بما في ذلك بعض أشكال العنف الجنسي، تبعث على قلق بالغ.

79 - وأشعر بالجزع على وجه الخصوص لأن الأطفال لا يزالون يقعون ضحايا للعنف. ويجب ألا يكون الأطفال على الإطلاق هدفا للعنف أو يوضعوا موضع التعرض للأذى. ويساورني القلق أيضا إزاء استمرار اعتقال الأطفال الفلسطينيين بأعداد كبيرة واحتجازهم لفترات مطوّلة، بما في ذلك بموجب الاحتجاز الإداري. وحتى هذا التاريخ، اعتقلت القوات الإسرائيلية 445 7 فلسطينيا، من بينهم 345 طفلاً على الأقل، خلال العام 2024. وأكرر دعوتي إسرائيل إلى استخدام الاحتجاز كملاذ أخير ولأقصر فترة مناسبة، وإلى منع جميع أشكال سوء المعاملة أثناء الاحتجاز، وإلى إنهاء الاحتجاز الإداري للأطفال، الذين يحق لهم الحصول على حماية خاصة.

80 - وما زال يساورني القلق من استمرار الممارسة الإسرائيلية المتمثلة في احتجاز جنّامين الفلسطينيين القتل. وأدعو إسرائيل إلى إعادة الجنّامين المحتجزين إلى أسر القتلى وفقا لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني.

81 - وأكرر التأكيد على أن جميع قوات الأمن في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، يجب أن تمارس أقصى درجات ضبط النفس وألا تستخدم القوة المميّزة إلا عندما يكون ذلك أمرا لا مفر منه البتة من أجل حماية الأرواح. وأدعو إسرائيل إلى التقيد بالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك ما يتعلق



بالاستخدام المتناسب للقوة، وضمان إجراء تحقيقات شاملة ومستقلة وفورية في جميع حالات الاستخدام المفرط المحتمل للقوة، مع محاسبة المسؤولين عنها.

82 - وأشعر بالجزع إزاء الحالات العديدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير التي قام فيها المسؤولون بتمجيد العنف واستخدموا فيها عبارات استنزازية وتحريضية ومثيرة للمشاعر على نحو خطير، بما في ذلك فيما يتعلق بالتوسع الاستيطاني، وهو ما لن يؤدي إلا إلى مزيد من الاستقطاب ويهدد بمزيد من إراقة الدماء. ويقع على عاتق القادة التزام منع أعمال الإرهاب والعنف الموجهة ضد المدنيين. ويجب أن يتوقف التحريض على العنف فوراً.

83 - وأكرر دعوتي الأطراف بأن تحترم وتحافظ على الوضع القائم في الأماكن المقدسة في القدس، مع مراعاة الدور الخاص والتاريخي الذي تؤديه الأردن كوصي على الأماكن المقدسة في القدس.

84 - ويساورني قلق بالغ إزاء اعتماد الكنيست الإسرائيلي لقانونين يتعلقان بالأونروا. ويمكن لهذين القانونين، إذا نفذ، أن يمنعا الأونروا من مواصلة عملها الأساسي في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، مما سيكون له عواقب وخيمة للغاية بالنسبة للاجئين الفلسطينيين، بالنظر إلى أنه لا يوجد بديل عن الأونروا لتلبية احتياجات اللاجئين الفلسطينيين، بما في ذلك احتياجات 2,5 مليون لاجئ فلسطيني مسجلين في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وغزة. وفي الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، من شأن غياب الأونروا أن يعطل الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية الأساسية، مما يؤثر بشكل كبير على الأوضاع الإنسانية ويمكن أن يؤدي إلى زعزعة استقرار المنطقة. وقد يؤدي تعطل هذه الخدمات إلى انهيار العمليات في 96 مدرسة تخدم 47 000 طالب وثلاثة مراكز للتدريب المهني و 43 مركزاً صحياً، ووقف المساعدات النقدية وغيرها من أشكال الدعم لأكثر من 150 000 لاجئ فلسطيني. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تتوقف استجابة الوكالة في حالات الطوارئ، بما في ذلك التدخلات الحاسمة في أعقاب العمليات التي شنتها القوات الإسرائيلية في شمال الضفة الغربية. وإذا نفذ التشريع، فإنه يمكن أن يخنق الجهود المبذولة لتخفيف المعاناة الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة بأسرها. وأحث إسرائيل مرة أخرى على التصرف بشكل متنسق مع التزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة والتزاماتها الأخرى بموجب القانون الدولي، بما في ذلك بموجب القانون الإنساني الدولي، وتلك المتعلقة بامتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها. ولا يمكن للتشريعات الوطنية أن تغير هذه الالتزامات. وإذا أجبرت الأونروا على وقف أنشطتها في الأرض الفلسطينية المحتلة، فإنني أود التنكير بأن إسرائيل ستبقى هي الطرف الذي سيتكفل بتقديم مجموعة الخدمات والمساعدات التي كانت تقدمها الأونروا، وذلك وفقاً للالتزامات التي تقع على إسرائيل بموجب القانون الدولي والإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. فإسرائيل، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال في الأرض الفلسطينية المحتلة، ملزمة بقواعد القانون الدولي الإنساني المتعلقة بالاحتلال.

85 - وأعرب عن تقديري لدعم مجلس الأمن للأونروا، كما هو مبين في بيانه الصحفي الصادر في 30 تشرين الأول/أكتوبر 2024، وأدعو المجتمع الدولي إلى تعزيز دعمه لجهود الوكالة لمواصلة عملياتها في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية. ولا تزال الأونروا ملتزمة بتنفيذ التوصيات الواردة في التقرير وخطة العمل المطروحة في الاستعراض المستقل للآليات والإجراءات التي تكفل تقيّد الأونروا بمبدأ الحياد في العمل الإنساني.

86 - ومن الأهمية بمكان أن يقدم المجتمع الدولي الدعم الفوري للحكومة الفلسطينية للتصدي للتحديات المالية التي تواجهها، ولتعزيز قدرتها في مجال الحوكمة وإعدادها لإعادة تولي مسؤولياتها في غزة. وأؤكد من جديد أنه يجب أن نضع أطراً سياسية وأمنية يمكن أن تعالج الكارثة الإنسانية، والبدء في التعافي المبكر، وإعادة إعمار غزة وإرساء الأساس لعملية سياسية لإنهاء الاحتلال بأسرع ما يمكن وتحقيق حل الدولتين على أساس تتوفر له مقومات البقاء. ومن الأمور البالغة الأهمية أن تسهل هذه الأطر قيام حكومة فلسطينية شرعية قادرة على إعادة توحيد غزة والضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، سياسياً واقتصادياً وإدارياً، مع عكس الديناميات المتدهورة بشكل مطرد في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة. وتشكل الوحدة الفلسطينية لبنة أساسية في بناء سلام عادل ودائم. بالإضافة إلى ذلك، أرفض رفضاً قاطعاً أي محاولة لإقامة مستوطنات جديدة في غزة في أعقاب الأعمال العدائية، ويجب ألا تكون هناك أي محاولة لتقليص أو ضم أراضي غزة كلياً أو جزئياً. ويجب العدول على وجه السرعة عن الإجراءات الإسرائيلية التي تقوض السلطة الفلسطينية.

87 - وقد عزز الدمار والبؤس في السنة الماضية مرة أخرى حقيقة بسيطة مفادها أنه لم يعد بإمكان الفلسطينيين والإسرائيليين الانتظار لإنشاء أفق سياسي قابل للاستمرار. لقد حان الوقت لوضع الأسس لمستقبل أفضل للفلسطينيين والإسرائيليين والمنطقة ككل. ويجب على الإسرائيليين والفلسطينيين ودول المنطقة والمجتمع الدولي ككل أن يتخذوا على وجه الاستعجال خطوات تمكن الطرفين من العودة إلى الانخراط في المسار السياسي الذي طال انتظاره لتحقيق حل الدولتين. وقد شدد مجلس الأمن في قراره 2735 (2024) على أهمية توحيد قطاع غزة مع الضفة الغربية تحت السلطة الفلسطينية. وستواصل الأمم المتحدة دعم كافة تلك الجهود.

88 - وإني باقٍ على التزامي بدعم الفلسطينيين والإسرائيليين في إنهاء الاحتلال وإيجاد حل للنزاع وفقاً للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والاتفاقات الثنائية، في سبيل تحقيق الرؤية القائمة على وجود دولتين - إسرائيل ودولة فلسطينية مستقلة تماماً وديمقراطية تتمتع بوحدة الأرض والسيادة وتتوافر لها مقومات البقاء، تشكل غزة جزءاً لا يتجزأ منها - تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن ضمن حدود آمنة ومعترف بها، على أساس خطوط ما قبل عام 1967، وتكون القدس عاصمة لكلتا الدولتين.

89 - وأعرب عن تقديري العميق لمنسقي الخاص، الذي ينهي مهمته، وأشكره وفريقه لعملهما المتميز في سياقٍ لا يزال حافلاً بالتحديات. وأشيد بجميع أفراد الأمم المتحدة الذين فقدوا أرواحهم في هذا النزاع - وهو أكبر عدد في أي نزاع - وبجميع أفراد الأمم المتحدة والعاملين في مجال المعونة الإنسانية الأبطال الذين ما زالوا ملتزمين بعملهم على الرغم من الخطر الهائل على صحتهم ورفاههم وحياتهم.